

Distr.
GENERAL

E/1997/5
6 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH, FRENCH
AND SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة التنظيمية لعام ١٩٩٧
٢٣ كانون الثاني/يناير و ٤-٧ شباط/
فبراير ١٩٩٧

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

إصلاح الأمم المتحدة وأثره على اللجنة الاقتصادية
لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مذكرة من الأمين العام

١ - أنشأ قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥٥٣ (د - ٢٦) فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح العضوية لجميع أعضاء اللجنة ومنحه السلطة لأن يقوم، بالتشاور مع الأمين التنفيذي، بتحديد أولويات برنامج العمل، وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن الاتجاهات الاستراتيجية لأنشطتها في المستقبل، على أن توضع في الاعتبار أولويات التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن الاعتبارات المتعلقة بالميزانية.

٢ - ويجري الاضطلاع بكل ما ذكر أعلاه في سياق إصلاح الأمم المتحدة، التي من المطلوب منها حالياً التكيف مع ظروف جديدة، لا فيما يتعلق بالتنظيم والإدارة والميزانية فحسب بل أيضاً فيما يتعلق بمسائل من قبيل تحديد الهوية المؤسسية، والتخلص من الازدواجية، وتحسين برنامج عملها على نحو أفضل لتلبية أكثر احتياجات الدول الأعضاء إلحاحاً.

٣ - وقد اجتمع الفريق العامل المخصص، امثالاً لهذه الولاية، في مقر اللجنة في سانتياغو، شيلي، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، برئاسة كوستاريكا. وحضر الاجتماع ممثلو ٣٢ دولة عضواً وعضوان مشاركان.

٤ - ونتيجة لهذه العملية جرت الموافقة على عدد من التعديلات في الأولويات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل منظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥ - وبناء على اقتراح قدمته بعض الدول الأعضاء، عقد اجتماع لمندوبين من البعثات الدائمة للدول الأعضاء في اللجنة في الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر لدراسة التقرير النهائي لاجتماع سانتياغو.

٦ - وفيما يلي مجموعة الوثائق المتصلة بهذه الممارسة:

١ - قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥٥٣ (د - ٢٦) بأكمله (المرفق الأول)

٢ - تقرير اجتماع الفريق العامل المخصص المنشأ عملاً بالقرار ٥٥٣ (د - ٢٦) (المرفق الثاني) والتغييرات المقترحة في ترتيب الأولويات بالنسبة لتنفيذ برنامج عمل اللجنة (التذييل)

٣ - الترتيب المقترح لأولويات تنفيذ برنامج عمل منظومة اللجنة، ١٩٩٨-١٩٩٩*

٤ - اجتماع ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة لدى الأمم المتحدة للاستماع إلى تقرير الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص*

٥ - برنامج عمل منظومة اللجنة، ١٩٩٨-١٩٩٩*

* من المقرر أن يتاح كوثيقة معلومات أساسية باللغات التي قُدم بها فقط.

المرفق الأول

قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥٥٣ (د - ٢٦)

إصلاح الأمم المتحدة وأثره على اللجنة الاقتصادية
لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

إذ تشير إلى قراري اللجنة ٥٢٠ (د - ٢٤) و ٥٤١ (د - ٢٥) بشأن دور ومهام اللجنة والآثار المترتبة
فيهما على إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تضع في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ ومقررها ٤١١/٤٩ بشأن إعادة تشكيل الأمم
المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما، وقرارها ٢١٨/٤٨ ومقررها
٤٦١/٤٩ بشأن استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة،

وإذ تضع في الاعتبار أيضا المبادئ التوجيهية المنبثقة عن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح
العضوية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٤٩ والذي تمثلت ولايته في الاضطلاع باستعراض شامل
لتنشيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها وإصلاحها،

وإذ تحيط علما بمحتوى الإعلان الذي أصدرته الدول الأعضاء والدول المراقبة في الأمم المتحدة
بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ولا سيما الاقتراح المتعلق بضمان دخول الأمم
المتحدة القرن الحادي والعشرين مجهزة وممولة ومشكّلة على نحو يسمح لها بخدمة الشعوب التي أنشئت
باسمها خدمة فعالة،

وإذ تعيد تأكيد اقتناعها بأن الأنشطة التي عهد بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اللجنة في
قراره ١٠٦ (د - ٦) تحتفظ بصحتها كاملة في ضوء الظروف الحالية والمستقبل المنظور لبلدان أمريكا
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

وقد عرضت عليها مذكرة الأمين العام المعنونة "إصلاح الأمم المتحدة وأثره على اللجنة الاقتصادية
لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (LC/G.1899 (SES.26/4)، المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦،

واقترنا منها بأن التنمية المستدامة، ونحن على أبواب قرن جديد، ينبغي أن تحتل مكانة هامة في برنامج عمل الأمم المتحدة،

واقترنا منها كذلك بأنه من الأساسي للأمم المتحدة، لدى اضطلاعها بالأنشطة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، أن تضع في الاعتبار البعد الإقليمي وتطبيق اللامركزية بالنسبة للمهام وفقا للميزات النسبية للمقر والأجهزة الفرعية الواقعة في البلدان النامية،

١ - تؤكد أن اللجنة، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مؤهلة تأهيلا جيدا بشكل خاص للاضطلاع بالمهام التي كلفها بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٠٦ (د - ٦)، في إطار الأمم المتحدة بعد إعادة تشكيلها؛

٢ - تعلن، بناء على ذلك، أنه ينبغي للجنة أن تعمل كمركز من مراكز الخبرة الرفيعة مكلف بالتعاون مع الدول الأعضاء في إجراء تحليل شامل للعمليات الإنمائية الموجهة نحو تصميم السياسات العامة ورصدها وتقييمها وما يترتب على ذلك من توفير الخدمات التنفيذية في ميادين الإعلام المتخصص، والخدمات الاستشارية، وتوفير التدريب، والدعم للتعاون والتنسيق الإقليميين والدوليين؛

٣ - تعلن كذلك أن اللجنة، لكي تؤدي دورا ملائما بدرجة أكبر من الفعالية والكفاءة، ستحتاج إلى التكيف مع الأولويات الإنمائية المتغيرة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها؛

٤ - توصي بمواصلة استخدام الهيكل المؤسسي وجدول مؤتمرات منظومة اللجنة، بما في ذلك عملية عقد دورة كل سنتين للمحفل الرئيسي، كأساس للمحافظة على بساطة اللجنة وفعاليتها ومرونتها؛

٥ - توصي كذلك بأن تواصل اللجنة بذل جهودها لتحسين أدائها وإنتاجيتها وأثرها وفعاليتها وكفاءتها، واضحة في الاعتبار، حيثما اقتضى الأمر، العمليات الجارية المتعلقة بالأمم المتحدة ككل؛

٦ - توعز إلى الأمين التنفيذي بناء على ذلك بالقيام بما يلي:

(أ) متابعة وتعزيز أنشطة التنمية المؤسسية وتحسين الإدارة الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة تنفيذا للولايات التي تعهد بها إليها الدول الأعضاء؛

(ب) تحسين المؤشرات المستخدمة في تقييم أنشطة اللجنة من حيث الأداء والإنتاجية والأثر؛

(ج) تكثيف المشاورات وتعزيز التعاون والتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مع الاهتمام بصفة خاصة بتجنب ازدواجية الأنشطة؛

(د) تعزيز التعاون والتنسيق القائمين مع المنظمات المتعددة الأطراف، من قبيل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وغير ذلك من مؤسسات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تعمل من أجل أهداف مماثلة في المنطقة، مع الاهتمام أيضا بتجنب ازدواجية الأنشطة؛

٧ - تقرر إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية لجميع البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، برئاسة رئيس الدورة السادسة والعشرين للجنة، وتكون للفريق سلطة القيام، بالتشاور مع الأمين التنفيذي، بتحديد أولويات برنامج العمل وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن الاتجاهات الاستراتيجية لأنشطتها في المستقبل، على أن توضع في الاعتبار أولويات التنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن الاعتبارات المتعلقة بالميزانية. وسيُعقد الاجتماع الأول لهذا الفريق العامل المخصص خلال ٩٠ يوما في مقر اللجنة في سانتياغو، شيلي، ويفضل أن تعقد أي اجتماعات لاحقة إما في أحد المقرين دون الإقليميين للجنة أو في مقر الأمم المتحدة في نيويورك؛

٨ - تعهد إلى الفريق العامل المخصص بإعداد تقرير مرحلي يقدم عن طريق الأمين التنفيذي إلى الدورة الموضوعية المستأنفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه في الدورة العادية الحادية والخمسين للجمعية العامة، وإحالة مقترحاته المتعلقة بأولويات برنامج العمل للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، عن طريق القنوات الملائمة، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين؛

٩ - تعهد كذلك إلى الفريق العامل المخصص بتقديم تقرير نهائي عن استعراض أولويات برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الدورة القادمة للجنة.

المرفق الثاني

تقرير اجتماع الفريق العامل المخصص المنشأ عملاً بالقرار ٥٥٣
(د - ٢٦)، المعقود في سانتياغو، شيلي، ٢٩-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦*

أولا - الولاية

١ - أنشأ قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥٥٣ (د - ٢٦) فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح العضوية لجميع أعضاء اللجنة. ومنح هذا الفريق، برئاسة رئيس الدورة السادسة والعشرين، سلطة القيام، بالتشاور مع الأمين التنفيذي، بتحديد أولويات لبرنامج العمل، وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن الاتجاهات الاستراتيجية لأنشطتها في المستقبل، على أن توضع في الاعتبار أولويات التنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن الاعتبارات المتعلقة بالميزانية. ونص القرار كذلك على أن يعقد الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص في مقر اللجنة في سانتياغو، شيلي، خلال ٩٠ يوماً بعد الدورة السادسة والعشرين.

ثانياً - مكان الاجتماع وتاريخه

٢ - عقد الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، شيلي، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

ثالثاً - الحضور

٣ - حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين، أسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فينسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنزويلا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمسيك، والمملكة المتحدة، وهايتي، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - وكان هناك أيضاً عضوان مشاركان للجنة ممثلين: أوروبا، وجزر الأنتيل الهولندية.

* صدر سابقاً تحت الرمز LC/G.1942. وينبغي قراءة هذه الوثيقة بالاقتران مع مشروع برنامج العمل لمنظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، الذي سيتاح للعلم.

رابعاً - الجلسة الافتتاحية

٥ - رحب السيد ميلفين سانيز بيولي من كوستاريكا، رئيس رؤساء الجلسات للدورة السادسة والعشرين، بالمشاركين وذكّرهم بأن قرار اللجنة ٥٥٣ (د - ٢٦) لا يمنح الولاية لعقد الاجتماع فحسب بل يتجلى فيه أيضاً اهتمام الدول الأعضاء بتوسيع نطاق مساهمة الأمم المتحدة في التنمية. وأشار إلى أن اللجنة بدأت بالفعل اتخاذ خطوات لزيادة فعاليتها، كجزء من عملية تجديد هامة تضطلع بها المنظمة برمتها، وهي عملية أطلق البعض عليها اسم "إصلاح"، ولكن بلده يفضل أن يسميها "التحديث" أو "التجديد". وأشار إلى أن الهدف الرئيسي للاجتماع يتمثل في تحديد الأولويات التي ترغب البلدان الأعضاء في إعطائها للأنشطة المدرجة في برنامج العمل، وأكد على أن الدور الحيوي للجنة يتمثل في العمل كمركز للخبرة الرفيعة مكرس لدراسة الجوانب الرئيسية للتنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦ - ورحب السيد غيرت روزينثال، الأمين التنفيذي للجنة، ترحيباً حاراً بممثلي الحكومات المشاركة في الفريق العامل المخصص. وقال إن هذا المحفل للتبادل بين الأمانة وحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى أهدافه الفورية، سيساعد على مواءمة عمل اللجنة المقبل مع التغييرات في مدى توفر الموارد وفي طلبات الحكومات. ويجري هذا العمل في السياق الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة، المطلوب منها حالياً التكيف مع الظروف الجديدة، لا فيما يتعلق بالتنظيم والإدارة والميزانية فحسب بل أيضاً في مسائل من قبيل تحديد الهوية المؤسسية، والتخلص من الازدواجية، وتحسين برامج عملها على نحو أفضل لتلبية أكثر احتياجات الدول الأعضاء إلحاحاً. ولأنه تعين بدء عملية تخطيط البرامج وتحديد الأولويات قبل ثلاث سنوات من التنفيذ، في الوقت الذي كانت فيه أجزاء أخرى في المنظمة تتناول مسائل الميزانية كانت هناك حاجة إلى قدر من المرونة للتكيف مع الأولويات الجديدة والتغييرات في الموارد المتاحة - عن طريق التبادل مع الحكومات الأعضاء. وقد جرى هذا التفاعل حتى الآن أثناء الدورة وعن طريق المشاورات الثنائية. غير أن خطى التغيير السريع الآن جعلت من المستصوب الاضطلاع بهذه العملية بشكل أكثر تواتراً كفريق.

٧ - ويتمثل الدور الأساسي للجنة في الاشتراك مع الحكومات في التفكير في الطرق الكفيلة بالتغلب على العقبات التي تعترض التنمية من منظور إقليمي بغية اتخاذ إجراء عملي. وأكد أن ولاية اللجنة في هذا الصدد واسعة، ولهذا السبب اختارت نهجاً مواضيعياً أساسياً لبرنامج عملها، وهو نهج يشمل جميع الشُعَب ويسمح بمرونة أكبر. وفيما يتعلق باقتراح الأمانة بتنظيم المناقشة، أوضح أنه جرى إعداد مجموعة من الرسوم البيانية صنفت فيها كل نشاط بصورة مؤقتة في فئة من أربع فئات من الأولوية تتراوح بين ما هو أساسي إلى ما لا يمكن في الواقع الاضطلاع به ما لم تتاح مرة أخرى الموارد المجددة. وستتمثل النتيجة المتوقعة في برنامج منقح للعمل وفقاً لواقع الحال ولرغبات الحكومات.

٨ - وأخيراً أشار إلى أن المؤسسة لم تميز تمييزاً قاطعاً بين الأنشطة التحليلية والأنشطة التنفيذية، ولكنها اعتبرت أنها مكتملة لبعضها البعض. فالأنشطة التنفيذية نشأت من الإطار التحليلي الأمر الذي يجعلها متسقة. ورداً على القلق بشأن تمويل هذه الأنشطة بموارد خارجة عن الميزانية، أوضح أن الممارسة نشأت

عن اهتمام الأمانة بالتكافل مع المنظمات الأخرى، التي اقترحت أنشطة تنفيذية تستغل رأس المال الذي تقدمه اللجنة بصفة رئيسية، أي قدرتها التحليلية، مع استعدادها لتمويل الأنشطة، وهي فرصة لا يمكن للمؤسسة التغاضي عنها. وفيما يتعلق بموضوع الازدواجية المحتملة للمهام، قال إن اللجنة على اتصال مستمر بالمنظمات الدولية الأخرى وتحافظ على شبكة من الصلات مع مراكز الأبحاث الأخرى من أجل التوصل إلى تقسيم للعمل يضع في الاعتبار الميزات النسبية لكل مؤسسة. وفيما يتعلق بنطاق الممارسة التي يشترك فيها الاجتماع حاليا، وصفها بأنها عملية ستفضي إلى نتيجة هي التوصل إلى اتفاق تمهيدي بشأن الأولويات التي ستسند إلى الأنشطة.

٩ - ثم اقترح الأمين التنفيذي، كإجراء للعمل، القيام بتحليل عام للورقة الغفل التي أعدتها الأمانة، وبلي ذلك تقديم عرض شفوي موجز قبل دراسة كل برنامج فرعي. وقال إن النتيجة النهائية للاجتماع ستمثل أولا في تقرير تتجلى فيه المقررات التي توصلت إليها الوفود ولكن لا يتضمن موجزا لكل بيان، وثانيا صيغة منقحة لبرنامج العمل الذي جرت الموافقة عليه في الدورة السابقة، والذي جرى تعديله ليأخذ في الاعتبار التركيز الذي أوصى به الفريق العامل.

خامسا - موجز للإجراءات

١٠ - شمل تبادل الآراء بين الوفود والأمانة مناقشة عامة عن طبيعة الممارسة ودراسة مفصلة للبرامج الفرعية.

ألف - المناقشة العامة

١١ - اتفقت الوفود على أن عملية تحديد الأولويات لبرنامج عمل منظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ هو أحد جوانب الدراسة التي ما زالت الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق في الأمانة العامة في نيويورك تقوم بها لخطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

١٢ - وشُدّد على أن العملية يجب أن تكون جارية ومرنة. وبسبب الفترة الزمنية الطويلة السابقة للتنفيذ التي تتميز بها عملية البرمجة في الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون من الممكن تعديل الأولويات في المستقبل لأخذ الظروف المتغيرة في العالم والمنطقة في الاعتبار. واتفق على أن العملية تتميز بدء آلية للحوار والتشاور بين الدول الأعضاء والأمانة لتحديد جدول الأعمال وبرامج العمل في منظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولتقييم تنفيذ هذه البرامج على حد سواء.

١٣ - وجرى التأكيد أيضا على أن هدف الاجتماع هو تحديد أولويات برنامج عمل منظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي حين أنه من الواضح

أنه سترتب على هذه العملية آثار في الميزانية في المستقبل، لن تجر معالجتها في هذه المناسبة، لأن النظر في الجوانب المالية للعملية هو من اختصاص أجهزة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

١٤ - واتفقت الوفود على أنها لدى القيام بتحديد الأولويات ستنظر إلى برنامج العمل بصورة متكاملة. وعلى ذلك فإن تعديلات الأولويات الممنوحة للأنشطة في إطار برنامج فرعي معين لن تحتاج بالضرورة إلى تعويضها في إطار ذلك البرنامج الفرعي. واتفقت الوفود أيضا على أن جميع البرامج الفرعية المواضيعية ينبغي أن تكون قابلة للتطبيق على الأعضاء بالكامل، على الرغم من وجود البرنامجين الفرعيين ١٠ و ١١. وفي هذا الصدد، أكدت الوفود على الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للاقتصادات الصغيرة في المنطقة.

١٥ - واقترحت بعض الوفود أن تركز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهودها على المجالات التي تتمتع فيها بميزات نسبية وأن تتخلى عن تلك المجالات التي يمكن أن تعالجها على نحو أفضل وكالات أو منظمات أخرى، أو أن تدخل في تحالفات استراتيجية معها من أجل الاضطلاع معاً بأنشطة مختارة.

١٦ - ولوحظ أيضا أن الأمانة في موقف ممتاز يسمح لها بتشجيع وتسهيل الأنشطة التعاونية داخل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وبين المنطقة وأجزاء العالم الأخرى.

١٧ - ووافق الاجتماع على اقتراح أحد الوفود ومفاده أن برنامج العمل ينبغي أن يعبر اهتماما خاصا للبعد الاجتماعي في جميع المجالات الموضوعية.

١٨ - وأثناء المناقشة العامة، جرى الحث بصورة متكررة على أن يتجلى في برنامج عمل اللجنة على نحو ملائم احتياجات ومتطلبات الأعضاء في اللجنة من منطقة البحر الكاريبي. وهناك توافق للآراء مفاده أنه بالإضافة إلى الأنشطة المدرجة في البرنامج الفرعي لمنطقة البحر الكاريبي، ينبغي للأنشطة ذات الطبيعة التحليلية والتنفيذية التي يضطلع بها مقر اللجنة بسانتياغو أن تضع في الاعتبار على نحو أكثر فعالية وتحديد الجوانب المميزة لهذه الاقتصادات.

١٩ - وطلب أيضا عدد من الوفود إلى الأمانة أن تنظر في إمكانية تخصيص موارد أكبر من الميزانية العادية (شخص/أشهر من الفئة الفنية) للأنشطة التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب من الأمانة أن تقدم مزيدا من المعلومات في تقريرها عن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية في الأنشطة التنفيذية.

٢٠ - وأخيرا، طلب إلى الأمانة أن تنقح وتستكمل قوائم المتلقين لمنشوراتها من أجل نشر نتائج برنامج العمل بشكل أكثر فعالية.

باء - النظر في البرامج الفرعية

٢١ - ركز الاجتماع على تصنيف وإسناد الأولويات إلى الأنشطة المحددة التي تتألف منها المجالات الموضوعية لبرنامج عمل منظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ الذي سبق أن اعتُمد بموجب القرار ٥٥٩ (د - ٢٦) في الدورة السادسة والعشرين للجنة، المعقودة في سان خوسيه، كوستاريكا، في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٢٢ - وعرضت الأمانة البرامج الفرعية على الوفود برنامجا برنامجا وناقشت هذه البرامج مناقشة مفصلة. ونتيجة للمناقشة، أجرت الأمانة تغييرات في الأولويات بالاستناد إلى المقترحات المحددة التي اعتمدت بتوافق الآراء أو بالاستناد إلى تفسيرها لآراء أغلبية الوفود. وفيما يلي موجز للتغييرات الناشئة عن مناقشة كل برنامج فرعي.

البرنامج الفرعي ١ - الصلات مع الاقتصاد العالمي، والقدرة التنافسية، والتخصص الانتاجي

المجال الموضوعي ١-٢: السياسات التجارية الوطنية والتكامل السوقي
إسناد الأولوية "باء" إلى اجتماع الخبراء للنظر في مجال العمل المفتوح لحكومات المنطقة فيما يتعلق بسياساتها لتحسين الصلات مع الاقتصاد العالمي (الفقرة (أ)) ولدراسة أثر الالتزامات المتعددة الأطراف والالتزامات الإقليمية والتزامات نصف الكرة على السياسات التجارية في المنطقة (الفقرة الفرعية (ب) '١').

المجال الموضوعي ١-٥: أنماط التخصص التجاري
(أ) إسناد الأولوية "دال" لدراسة التنمية التكنولوجية والصادرات، بالاستناد إلى التحليل النسبي لمختلف التجارب الآسيوية وتجارب أمريكا اللاتينية (الفقرة الفرعية (أ) '٣').

(ب) يلاحظ أن وفود البرازيل وبوليفيا وفنزويلا تختلف في الأولويات التي تسندها إلى المجالات الموضوعية المدرجة تحت هذا البرنامج الفرعي.

(ج) إضافة البعد المتعلق بالحالة داخل المنطقة إلى هذا المجال الموضوعي.

(د) تعزيز الوجود الكاريبي في مختلف المجالات الموضوعية للبرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ٢ - التكامل والإقليمية الانفتاحية والتعاون الإقليمي

المجال الموضوعي ٢-١: تلاقي عمليات التكامل: الجوانب الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية
(أ) اتُفق على أن يدرج في هذا المجال الموضوعي الجوانب الاجتماعية لتلاقي عمليات التكامل.

(ب) لوحظ على النحو الواجب أن الأنشطة المضطلع بها دعماً لعملية التكامل في نصف الكرة والمذكورة في الفقرة (ج) ينبغي أن تكملها تلك الأنشطة المذكورة في المجالات الموضوعية ٣-٥ (أ) ٤؛ و ٥-٤ (ج)؛ و ٤-١٠؛ و ٥-١٠؛ و ١-١١ (ب). وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن كثيراً من الأنشطة التحليلية التي يتعين الاضطلاع بها في إطار البرنامج الفرعي لها صلة بكل من عمليات التكامل لنصف الكرة وعمليات التكامل دون الإقليمي، بحيث يكون للبرنامج برمته على نحو غير مباشر تأثير على المهام المحددة التي يتعين على أمانة اللجنة أن تؤديها دعماً لمختلف عمليات التكامل الجارية فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة.

المجال الموضوعي ٢-٢: الاستثمارات داخل المنطقة: تدويل شركات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(أ) اتُفق على تركيز الاهتمام على تعزيز الاستثمارات داخل المنطقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأن الملاحظات المستخلصة من التجربة الآسيوية ينبغي ألا تؤخذ إلا كنقطة مرجعية.

(ب) اتُفق على رفع الأنشطة التنفيذية (الفقرة (ج)) إلى الأولوية "باء".

المجال الموضوعي ٣-٢: البعد الاجتماعي للتكامل الإقليمي
كان هناك تأكيد على أنه من المفيد زيادة عدد الأشخاص/أشهر المكرسين لموضوع البعد الاجتماعي للتكامل.

المجال الموضوعي ٤-٢: الهياكل الأساسية للنقل الإقليمي وخدماته
(أ) اقترح النظر في إمكانية تخفيض العدد المقترح للأشخاص/أشهر وتعزيز مجالات موضوعية أخرى.

(ب) اقترح أيضاً النظر في الجوانب الاجتماعية لهذا المجال الموضوعي.

البرنامج الفرعي ٣: تطوير الإنتاج والتكنولوجيا والمشاريع الخاصة

المجال الموضوعي ٥-٣: العوامل التي تحدد سلوك العناصر الرئيسية كالشركات عبر الوطنية، والمجموعات الوطنية، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تقرر إيلاء الأولوية "باء" للدراسة المتعلقة بتدويل شركات أمريكا اللاتينية عن طريق الاستثمار في الخارج، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء (الفقرة الفرعية (أ) ٢٠).

المجال الموضوعي ٣-٦: النقل في المدن وفيما بينها

تقرر إيلاء الأولوية "جيم" للأنشطة المتوسطة التي تدعم مختلف المنتديات الإقليمية في المسائل المتصلة بالنقل في المدن وفيما بينها (الفقرة الفرعية (ج)).

البرنامج الفرعي ٤: الإصلاحات والسياسات الاقتصادية والمؤسسيةالمجال الموضوعي ٤-٢: تحليل الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(أ) اقترح إيلاء الأولوية "باء" لدراسة السياسات الاقتصادية التي تستهدف المساعدة على الصمود للصدمات الخارجية، مع التركيز على تحليل التقلبات في تدفقات رأس المال في الحالات المتسمة بدرجة عالية من سرعة التقلب وأثرها على الاقتصاد المحلي في جوانب من قبيل سعر الصرف، والادخار، واستقرار القطاع المصرفي (الفقرة الفرعية (ب) ٢٠).

(ب) وفيما يتعلق بالموضوع الذي أثاره أحد الوفود بشأن الديون الخارجية وأثر المديونية المفرطة على التنمية، أفادت الأمانة بأنها لا تزال ترصد اتجاهات الديون في إطار مهمتها المعتادة في تحليل الحالة الاقتصادية للمنطقة، على الرغم من أن هذا الموضوع لم يعد يحظى بنفس الأولوية في البرامج الوطنية لدى معظم بلدان المنطقة. وأوضح وفد آخر أن هذا الموضوع يدخل في نطاق نشاط هيئات ومؤسسات أخرى، ومنها نادي باريس.

المجال الموضوعي ٤-٥: تحليل الاقتصادات المتقدمة النمو في نصف الكرة ومدى تأثيرها على

بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(أ) تقرر إيلاء الأولوية "جيم" للمذكرتين الإعلاميتين عن اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد الكندي (الفقرة الفرعية (أ) ١٠ و ٢٠).

(ب) وأكد الاجتماع على ضرورة إيلاء الاعتبار والتغطية الواجبين للمواضيع المتصلة بمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية في الأعمال المندرجة في إطار هذا البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ٥: الدعامة الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

أكد عدد من الوفود أن موضوع هذا البرنامج الفرعي شديد الأهمية لبرنامج العمل ككل.

المجال الموضوعي ٥-٣: آثار سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الرفاهية والإنصاف
 طلب بعض الوفود إيلاء الأولوية "باء" لاجتماع الخبراء (الفقرة (أ)) وللمنشورات غير المتكررة
 (الفقرة (ب)). ولم تحدد أي أنشطة يمكن تخفيض درجة أولويتها للتعويض عن هذه التغييرات.

المجال الموضوعي ٥-٤: تحليل الآثار المقترنة بزراعة المخدرات والاتجار بها واستهلاكها
 والاستراتيجيات المتكاملة لمكافحتها

اتفق على الاحتفاظ بالأولوية المقترح إيلاؤها للنشاط (ج) وعلى خفض عدد الاجتماعات (الفقرتان
 (أ) و (ب)) الى الحد الأدنى.

البرنامج الفرعي ٦: الإدارة الاستراتيجية والإصلاح الحكومي

المجالات الموضوعية ٦-١ الى ٦-٥

(أ) لم تقدم أي اقتراحات لتغيير الأولويات التي اقترحتها الأمانة أصلا وإن أبدى بعض الوفود
 رغبته في إيلاء درجة أعلى من الأولوية لبعض الأنشطة. وأشار الى إمكانية الحصول على المزيد من التمويل
 الخارج عن الميزانية لهذه الأنشطة.

(ب) واتفق على ضرورة البحث عن سبل كفيلة بزيادة أثر هذا البرنامج الفرعي في منطقة
 البحر الكاريبي دون الإقليمية؛ وأفادت الأمانة بأنها بدأت فعلا في اتخاذ الخطوات لتحقيق هذه الغاية.

المجال الموضوعي ٦-٦: التغييرات في إدارة الموارد التعدينية وإصلاح قطاع الطاقة في أمريكا
 اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أوضح أنه لا يوجد أي تداخل بين هذا المجال الموضوعي والمجال الموضوعي ٧-١ الذي يعالج القدرة
 التنافسية ولكن المجالين متكاملان.

البرنامج الفرعي ٧: الاستدامة البيئية واستدامة الموارد البرية

بالرغم من أنه أعرب عن القلق من احتمال أن تكون اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة
 البحر الكاريبي تحاول تغطية عدد أكبر من اللازم من المواضيع المعقدة الطابع، وذلك نظرا لمواردها
 المحدودة. ولكن الأمانة أوضحت، أولا، أن هناك درجة جيدة من التنسيق والتعاون مع الوكالات والمنظمات
 الأخرى المعنية بهذه المواضيع، وتقسيما معقولا للعمل يستند الى الميزات النسبية لكل منها؛ وثانيا، أن اللجنة
 الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تركز جهودها حاليا في المجالات التي تتمتع فيها بقوة

وقدرة معترف بهما؛ وأخيراً، أنها تحاول الآن استبعاد المواضيع أو الأنشطة التي من الأنسب أن تعالجها وكالات أخرى ولا تستطيع اللجنة أن تجمع لها قدراً كافياً من الكتلة الحرجة.

واتفق بوجه عام على وجوب تركيز الموارد المحدودة المتاحة على الأنشطة ذات الأولوية العليا، وبناء عليه اقترح ما يلي:

(أ) إيلاء أدنى أولوية لجميع الأنشطة المشمولة بالمجال الموضوعي ٣-٧ (أدوات الإدارة البيئية والتنمية المستدامة ونظم التخطيط المكاني البيئي المنحى)؛

(ب) نقل الموارد البشرية التي كانت مخصصة سابقاً لمجالات موضوعية أخرى إلى المجالين الموضوعيين ١-٧ (تقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١) و ٢-٧ (سياسات حفظ التنوع البيولوجي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

البرنامج الفرعي ٨: السكان والتنمية

المجال الموضوعي ٨-١: التعاون مع بلدان المنطقة في تنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالسكان والتنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تقرر إيلاء الأولوية "باء" لدراسة الآثار المحددة المترتبة على التكامل، من حيث التحركات المتصلة بالهجرة (الفقرة الفرعية (ج) ٣) والتعويض عن هذا التغيير بخفض عدد الأشخاص/أشهر المخصص لنشاط آخر أو أنشطة أخرى لكي يتسنى الحفاظ على نفس الأولوية الإجمالية لهذا البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ٩: الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية

توافقت الآراء على أن الأنشطة المدرجة تحت هذا البرنامج الفرعي تمثل واحداً من المجالات التي تتفوق فيها اللجنة والتي يجري تنفيذها فضلاً عن ذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بهذا الموضوع؛ وذكر أنه ينفذ في إطار هذا البرنامج الفرعي، بموارد من خارج الميزانية، العديد من المهام الأخرى، إلى جانب المهام المذكورة على وجه التحديد.

ونتيجة لذلك، لم تقترح أي تغييرات في الأولويات التي اقترحتها الأمانة بالنسبة لمختلف أنشطة البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ١٠: الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى

أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الذي تقوم به الأمانة في إطار هذا البرنامج الفرعي لدعم التنمية في هذه المنطقة دون الإقليمية وتعزيز الروابط بينها وبين بقية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وطلب توجيه اهتمام خاص في إطار هذا البرنامج الفرعي لموضوع تكامل الخدمات في منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية، وبذل جهود للحصول على الموارد اللازمة لذلك من خارج الميزانية.

ولم تقترح أي تغييرات في الأولويات التي اقترحتها الأمانة لمختلف أنشطة هذا البرنامج.

البرنامج الفرعي ١١: الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

فضلا عن الاعتبارات العامة التي أعرب عنها بشأن هذه المنطقة دون الإقليمية خلال المناقشة العامة، انتهى الاجتماع الى بعض الاستنتاجات المحددة في أثناء نظره في هذا البرنامج الفرعي، وهي: أولا، أن حكومات المنطقة دون الإقليمية تحتاج الى مساعدة خاصة في تحسين توفير معلومات كمية. وثانيا، أن حكومات المنطقة دون الإقليمية تحتاج أيضا الى المزيد من المساعدة التقنية لمعاونتها على حل مشاكلها الإنمائية، إذ يبدو أن الموارد المخصصة حاليا لأمانة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي لا تكفي لهذا الغرض. وثالثا، أنه ينبغي أن تراعي الأمانة، في جميع البرامج الفرعية، الحالة المميزة لمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية وتفسرها على نحو واف.

المجال الموضوعي ٣-١١: تطور الإنتاج والتكنولوجيا

اتفق على إيلاء الأولوية "باء" لاجتماع الخبراء الذي يستهدف تحليل الجوانب المختلفة للتكنولوجيا وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة البحر الكاريبي (الفقرة (ب)).

واتفق أيضا على إيلاء الأولوية "جيم" للدراسة التقييمية لشبكات العلم والتكنولوجيا العاملة في المنطقة دون الإقليمية ولمدى فعاليتها (الفقرة الفرعية (ج) '٤').

واقترح إيلاء الأولوية "باء" للوثيقة المتعلقة بالاتجاهات والتطورات الحديثة في قطاع الصناعة التحويلية في بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي، التي سيجري تحديدها (الفقرة الفرعية (ج) '٤').

ولم تحدد أي أنشطة يمكن خفض درجة أولويتها تعويضا عن هذه التغييرات.

جيم - موجز

٢٣ - تبين في نهاية هذه الممارسة وجود اختلال طفيف في التوازن لزيادة عدد الأنشطة التي رفعت درجة أولويتها على عدد الأنشطة التي خفضت درجة أولويتها. وأوضحت الأمانة أن هذا الاختلال يبلغ ١ في المائة فقط وأنها ستتعهد، من أجل الحفاظ على سلامة هذه العملية، بتعديل هذا الاختلال بتغيير عدد أشهر العمل المخصصة للأنشطة المعنية.

سادسا - استنتاجات الاجتماع

ألف - المدخل المقدم من الأمين التنفيذي

٢٤ - أوضح الأمين التنفيذي عند تلخيصه للمناقشة التي دارت على امتداد الأيام الثلاثة الماضية أنه يعتقد بأن تقديمه عرضا مجملا لمجموعة من الاستنتاجات العامة التي يمكن استخلاصها من الممارسة الحالية يشكل تفسيراً صحيحاً لآراء جميع المشاركين. أولاً، إن الفريق العامل، من خلال وجوده في حد ذاته، قد بيّن إلى حد بعيد جدواه كمحفل تستطيع فيه اللجنة وحكومات البلدان الأعضاء أن تضطلع بدراسة متعمقة لبرنامج العمل. ولم يحدث قط أن نوقش برنامج عمل اللجنة بمثل هذا التفصيل، وهذه المناقشة دليل على وجود نهج جديد إزاء مسابقة الأهداف الرئيسية للجهد الرامي إلى إصلاح الأمم المتحدة. وثانياً، أثبتت الممارسة التي اضطلع بها أثناء الأيام القليلة الماضية مرة أخرى صعوبة وضع هيكل لبرنامج عمل تتجلى فيه على نحو كامل رغبات كل واحد من البلدان الأعضاء وأهدافه. وفي آخر دورة للجنة في سان خوسيه، حلل عدد من العضلات التي يشكلها تصميم برنامج ملائم للأنشطة وذلك أثناء مناقشة الوثيقة المعنونة "إصلاح الأمم المتحدة وأثره على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. مذكرة من الأمانة". وقد برزت تلك العضلات مرة أخرى أثناء الاجتماع الحالي واشتملت على ما يلي: تعيين الحد الفاصل بين التركيز على الأنشطة الكبيرة الأثر وبين ضرورة تكوين رؤية مؤسسية بشأن النطاق المتواصل لعرض القضايا الإنمائية الرئيسية المختلفة التي تواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والمحافظة على شيء من التوازن بين تخصيص الموارد لكل واحد من البرامج الفرعية وبين إمكانية التركيز على عدد أقل من البرامج الفرعية؛ وتحقيق التوازن الذي كثيراً ما يجري الكلام عنه بين الأنشطة التحليلية والأنشطة التنفيذية؛ وتوزيع الأنشطة بين مقر اللجنة في سانتياغو ومقرها دون الإقليميين؛ والربط بين التمويل الآتي من موارد الميزانية والتمويل الآتي من الموارد الخارجة عن الميزانية. ولكن أكبر العضلات على الإطلاق هي تلك التي يطرحها الطلب الكبير بصورة استثنائية على الخدمات بالمقارنة مع قلة الموارد المتاحة لأمانة اللجنة. وثالثاً، لقد حجب تحليل البرامج الفرعية والأنشطة التي تتكون منها، إلى حد ما، المنظر العام لبرنامج العمل. ومعظم الأنشطة المدرجة في البرامج الفرعية الأحد عشر متعاضدة، وتسعى الأمانة إلى زيادة الأنشطة المشتركة بين الشعب كطريقة لضمان الاتساق الداخلي للبرنامج ككل. وهذا الاجتماع ليس سوى بداية للعملية التي ينطوي عليها تكييف نتائج عمل اللجنة مع مستوى الموارد المتاحة.

٢٥ - وعلى وجه التحديد، أدخل عدد من التعديلات على أولويات برنامج العمل. وقد أعرب عن اهتمام شديد برفع درجات أولويات العديد من الأنشطة التي يشملها البرنامج ولكن بالنظر إلى حالة ميزانية المنظمة في الوقت الراهن أولي اهتمام شديد لموازنة الزيادات في درجات الأولويات الممنوحة لبعض الأنشطة عن طريق خفض درجات الأولويات الممنوحة لأنشطة أخرى، بالرغم من وجود بعض الحالات التي تبين فيها أن ذلك غير ممكن. وستحدد اللجنة العناصر البرنامجية التي يمكن تعديلها لتحقيق هذا التوازن. وعلى أية حال، فإن هذه الحالات تمثل مبالغ متواضعة وتشكل أقل من ٣ في المائة من عدد الأشخاص/أشهر المخصصة لتنفيذ برنامج العمل بأكمله. ويقدم الجدول الوارد في المرفق استعراضاً عاماً لهذه التعديلات.

٢٦ - ولكن الأهم من التعديلات المحددة بكثير هو الأخذ بنهج جديد في صياغة برنامج العمل، وهو نهج سيجري، دون شك، تحسينه مع الزمن كلما اضطلع بعمليات مماثلة كجزء من الجهد الرامي إلى "تحديث" - حسب العبارة التي استخدمها رئيس الفريق العامل - منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وينطوي جزء من هذا الجهد على تفادي التداخل والازدواجية، داخل منظومة الأمم المتحدة وبين مختلف الهيئات التي تتكون منها والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وقد علق الفريق العامل عدة مرات على هذه النقطة فيما يتصل بإمكانيات التعاون بين اللجنة وغيرها من الوكالات في الاضطلاع بأنشطة مشتركة أو تحديد "مجالات" عملها استناداً إلى المزايا النسبية لكل منظمة. ويتفق الأمين التنفيذي مع الآراء التي أعرب عنها الممثلون في هذا الخصوص ويشير إلى أنه بالإضافة إلى آليات التنسيق الرسمية القائمة بالفعل، تتبع الأمانة - وستظل تتبع - سياسة للرصد الذاتي تفادياً للازدواجية الشديدة في برنامج عملها.

٢٧ - وهكذا خلص إلى السؤال عن الخطوات القادمة التي ينبغي اتخاذها. فقال إن الخطوة الأولى واضحة، إذ دعا إليها القرار ٥٥٣ (د - ٢٦) وهي أن برنامج العمل المنقح، بعد أن تحددت الأولويات، ينبغي أن يقدم إلى جانب تقرير اجتماع الفريق العامل إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيها أثناء الدورة العادية الحادية والخمسين للجمعية العامة. وتنطوي الخطوة التالية على الأنشطة المقبلة للفريق العامل. وفي هذا الصدد، كان من رأيه أن الفريق أثبت جدواه بالفعل وينبغي أن يجتمع مرة أخرى كلما جعلت الظروف ذلك مستصوباً، بناءً على طلب الأمانة أو الرئيس، أو إحدى الدول الأعضاء. وهذه إحدى النقاط التي من المؤكد أن يود الممثلون التعليق عليها.

باء - المناقشة العامة

٢٨ - ركزت المناقشة التي تلت ذلك على الخطوات القادمة التي يتعين اتخاذها للانتهاء من العملية التي بدأت في هذه المناسبة. واقترح بعض الوفود - وليس أغليبيتها - أنه من المفيد عقد اجتماع آخر، قبل أن يقدم برنامج العمل، مع الأولويات المحددة، إلى هيئات الأمم المتحدة في نيويورك. وأشارت وفود أخرى إلى أنه قد يصعب على حكوماتها إيفاد ممثلين إلى اجتماع آخر. وبعد النظر في بدائل شتى، اقترح الرئيس إجراء نال موافقة عامة، يتكون من الخطوات التالية. أولاً، ترسل الأمانة إلى جميع الوفود نسخة أولية من التقرير الكامل في غضون أيام قليلة جداً وتعطيها مهلة أسبوعين لإبلاغها بتعليقاتها وملاحظاتهما. وبعد

ذلك تعد الأمانة نسخة منقحة من التقرير يتجلى فيها قدر الإمكان كامل التعليقات والملاحظات التي تلقتها وتحاول أن تتوصل إلى تحقيق توازن بين الأشخاص/أشهر المخصصة لكل برنامج فرعي بغية المحافظة على التناسب المرغوب بين الأولويات النسبية الممنوحة لبرنامج العمل. ثم ترسل هذه النسخة المنقحة إلى الحكومات الأعضاء. وبعد مرور أسبوعين آخرين، يقدم الرئيس والأمانة، ما لم تتلق هذه الأخيرة تعليقات أو ملاحظات جديدة، تقرير اجتماع الفريق العامل إلى جانب برنامج العمل مع الأولويات المتفق عليها إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك.

٢٩ - ولم يتح للفريق العامل الوقت للتعمق في دراسة المسألة الأخرى التي أثارها الأمين التنفيذي فيما يتصل بالأنشطة المقبلة. وبالرغم من أن جدوى عقد اجتماعات منتظمة، ربما سنوياً، قد سلم بها بشكل عام، فقد أرجئ النظر في المسألة إلى مشاورات أخرى.

جيم - آراء بعض الوفود

٣٠ - لقد ظهرت في النسخة النهائية من هذا التقرير جميع تعليقات الممثلين التي توافقت بشأنها الآراء في الاجتماع، ولكن هناك بعض الآراء المقدمة من الوفود لم يحصل اتفاق عام حولها. وترد هذه المواقف أدناه:

٣١ - اقترح وفدان أن تدرج في إطار المجال الموضوعي ٢-٢ الأنشطة المتصلة بالنقل الجوي، وهو موضوع ذو أهمية حيوية بالنسبة إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي وإلى عملية التكامل داخل المنطقة.

٣٢ - اقترح أحد الوفود إنزال درجة أولوية المنشور غير المتكرر المذكور في الفقرة الفرعية (ج) '٢' من المجال الموضوعي ٦-١ من الفئة "جيم" إلى الفئة "دال". واقترح أيضاً رفع أولوية الـ ٦ أشخاص/أشهر المخصصة للأنشطة التنفيذية (الفقرة (ج)) في إطار المجال الموضوعي ٧-١ من الفئة "جيم" إلى الفئة "باء" والتعويض عن هذا التغيير بخفض الـ ٦ أشخاص/أشهر المخصصة للأنشطة المتوسطة (الفقرة (د)) في إطار المجال الموضوعي نفسه من "باء" إلى "جيم". واقترح كذلك جمع المنشورات غير المتكررة الأربعة (الفقرة الفرعية (ب) '١') في إطار المجال الموضوعي ١-٣ تحت نفس فئة الأولوية.

٣٣ - وطلب أحد الوفود أن تشترك اللجنة، في إطار المجال الموضوعي ٤-٤، في برنامج تعاوني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تكنولوجيا المعلومات في منطقة البحر الكاريبي وأن تعطى لهذا النشاط الأولوية "باء".

٣٤ - واقترح أحد الوفود خفض عدد الأشخاص/أشهر المخصصة للمنشورات غير المتكررة (الفقرة الفرعية (أ) '٣') في إطار المجال الموضوعي ٤-٥ وللإجتماعات الحكومية الدولية (الفقرات الفرعية (أ) '١')

و '٢' و '٣' في إطار المجال الموضوعي ٥-٦. واقترح أيضا إنزال درجة أولوية الأنشطة المتوسطة (الفقرة الفرعية (د)) في إطار المجال الموضوعي ٦-٦ من الفئة "باء" إلى الفئة "جيم".

٣٥ - واقترح أحد الوفود حذف المجال الموضوعي ٣-٥ برمته من برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣٦ - واقترح أحد الوفود إعطاء الأولوية "باء" للمنشور غير المتكرر الوارد في الفقرة الفرعية (أ) '١' والأنشطة التنفيذية المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) '١' في إطار المجال الموضوعي ٣-٧.

٣٧ - واقترح وفدان ترشيد عدد الدراسات المزمع إجراؤها في إطار البرنامج الفرعي ١١.

٣٨ - واقترح أحد الوفود إعادة تخصيص الموارد من البرنامج الفرعي ١ (الصلات مع الاقتصاد العالمي، والقدرة التنافسية والتخصص الانتاجي) إلى البرنامج الفرعي ١١ (الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي)، كما يلي:

- نقل ٢ أشخاص/أشهر من المجال الموضوعي ٢-١، الفقرة (ج) إلى المجال الموضوعي ٣-١١، الفقرة (ج):

- نقل ٤ أشخاص/أشهر من المجال الموضوعي ٧-١ الفقرة (ج)، إلى المجال الموضوعي ٤-١١، الفقرة الفرعية (ج) '١'.

٣٩ - واقترح أحد الوفود تنفيذ الخدمات التي ستقدم في إطار المجال الموضوعي ٣-١١، الفقرة (هـ)، والمجال الموضوعي ٤-١١، الفقرة الفرعية (هـ) '١' باستخدام أموال من الميزانية العادية.

٤٠ - واقترح أحد الوفود إعطاء الأولوية "باء" للدراسة التي تقيّم إمكانيات زيادة تطوير قطاع الصناعة في بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي (المجال الموضوعي ٣-١١، الفقرة الفرعية (ج) '٢') والتعويض عن التغيير بإعطاء الأولوية "جيم" للدراسة التي تقيم فعالية مشاريع مصادر الطاقة المتجددة المضطلع بها في منطقة البحر الكاريبي (المجال الموضوعي ٣-١١، الفقرة الفرعية (ج) '٧').

٤١ - واقترح وفدان تحويل الفريق العامل إلى هيئة دائمة تابعة للجنة.

٤٢ - وأخيرا، اقترح بعض الوفود إعادة دراسة النسخة النهائية لهذه الوثيقة في اجتماع لممثلين من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.

سابعا - الاختتام

٤٣ - عند اختتام الاجتماع، أثنى الرئيس على الروح الحماسية والمناخ الصريح والودي للذين سادا طيلة الاجتماع وقال إنه يعتقد أنه يتكلم بلسان جميع الحاضرين عندما يقول إنه يحق للمشاركين أن يعودوا إلى بلدانهم راضين تماما عن العمل الذي أنجزوه.

٤٤ - وبعد التقدم بالشكر إلى جميع الممثلين، لاحظ الأمين التنفيذي المشاركة الواسعة، والمستوى الرفيع للوفود والطريقة المسؤولة التي أعربت بها عن آرائها للأمانة. وشكر بصورة خاصة السيد ملفين ساينز على رئاسته المتميزة للاجتماع والمندوبين على تفانيهم في عملهم. وفي الختام أثنى على الروح البناءة التي ميزت الاجتماع بأكمله.

تذييل

التغييرات التي اقترح الفريق العامل المخصص إدخالها على ترتيب
الأولويات الذي اقترحته الأمانة بالنسبة لتنفيذ برنامج عمل منظومة اللجنة
الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

التمويل التقديري (معبّر عنه بالأشخاص/الأشهر)	الأولوية النسبية				البرامج الفرعية/المجالات الموضوعية/الأنشطة
	ألف	باء	جيم	دال	
	%١٠	%٧٥	%١٠	%٥	
					البرنامج الفرعي ١: الصلات مع الاقتصاد العالمي، والقدرة التنافسية والتخصص الإنتاجي
٥		X ^(١)		(X) ^(٢)	٢-١ السياسات التجارية الوطنية والتكامل السوقي (أ) <u>تنظيم اجتماعات الخبراء وتقديم الخدمات الفنية لها</u> تنظيم اجتماع خبراء للنظر في فرص العمل المتاحة لحكومات المنطقة بالنسبة لسياساتها المتعلقة بتعزيز الصلات مع الاقتصاد العالمي.
١١		X		(X)	(ب) <u>المنشورات غير المتكررة</u> '١١ دراسة عما للالتزامات المتعهد بها على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي وصعيد نصف الكرة الأرضية من أثر في السياسات التجارية في المنطقة.

(١) يستخدم الرمز X فيما يلي للدلالة على التغيير في فئة الأولوية الذي اقترحه الفريق كنتيجة لعمله.

(٢) يستخدم الرمز (X) فيما يلي للدلالة على فئة الأولوية التي اقترحتها الأمانة أصلاً على اجتماع الفريق العامل.

التمويل التقديري (معبّر عنه بالأشخاص/الأشهر)	الأولوية النسبية				البرامج الفرعية/المجالات الموضوعية/الأنشطة
	ألف	باء	جيم	دال	
	%١٠	%٧٥	%١٠	%٥	
١٤		(X)		X	<p>٥-١ أنماط التخصص التجاري</p> <p>(أ) المنشورات غير المتكررة</p> <p>٣٠ دراسة عن التطور التكنولوجي والصادرات تستند إلى تحليل</p> <p>مقارن لمختلف التجارب الآسيوية وتجارب أمريكا اللاتينية.</p>

التمويل التقديري (معبّر عنه بالأشخاص/الأشهر)	الأولوية النسبية				البرامج الفرعية/المجالات الموضوعية/الأنشطة
	ألف	باء	جيم	دال	
	٪١٠	٪٧٥	٪١٠	٪٥	
					البرنامج الفرعي ٢: التكامل والإقليمية الانفتاحية والتعاون الإقليمي
					٢-٢ الاستثمارات داخل المنطقة: تدويل شركات أمريكا اللاتينية
					(ج) <u>الأنشطة التنفيذية</u>
					<u>الخدمات الاستشارية</u>
١		X	(X)		توفير خدمات التعاون التقني لمن يطلبها من بلدان المنطقة فيما يتصل بتجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مشاريع التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. (خ م)

التمويل التقديري (معبّر عنه بالأشخاص/الأشهر)	الأولوية النسبية				البرامج الفرعية/المجالات الموضوعية/الأنشطة
	ألف	باء	جيم	دال	
	٪١٠	٪٧٥	٪١٠	٪٥	
					البرنامج الفرعي ٣: تطوير الإنتاج والتكنولوجيا والمشاريع الخاصة
٣		X		(X)	٥-٣ العوامل التي تحدد سلوك العناصر الرئيسية مثل الشركات عبر الوطنية والمجموعات الوطنية والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (أ) المنشورات غير المتكررة دراسة عن تدويل شركات أمريكا اللاتينية عن طريق الاستثمار في الخارج، داخل المنطقة أو خارجها على حد سواء.
٣		(X)	X		٦-٣ النقل في المدن وفيما بينها (ج) الأنشطة المتوسطة توفير الدعم لمؤتمر وزراء أمريكا الجنوبية للنقل والاتصالات والأشغال العامة والأمان الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالنقل في المدن وفيما بينها.

التمويل التقديري (معبّر عنه بالأشخاص/الأشهر)	الأولوية النسبية				البرامج الفرعية/المجالات الموضوعية/الأنشطة
	ألف	باء	جيم	دال	
	٪١٠	٪٧٥	٪١٠	٪٥	
					البرنامج الفرعي ٤: الإصلاحات والسياسات الاقتصادية والمؤسسية
					٢-٤ تحليل الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٢٤		X	(X)		(ب) المنشورات غير المتكررة ٢٠ دراسة عن السياسات الاقتصادية التي تستهدف المساعدة على الصمود للصدمات الخارجية، مع التركيز على تحليل التقلبات في تدفقات رأس المال في الحالات المتسمة بدرجة عالية من سرعة التقلب وأثرها على الاقتصاد المحلي في جوانب من قبيل الصرف، والادخار، واستقرار القطاع المصرفي.
					٥-٤ تحليل الاقتصادات المتقدمة النمو في هذا النصف من الكرة الأرضية ومدى تأثيرها على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٦		X			(أ) المنشورات غير الدورية ١١ مذكرتان إعلاميتان سنويتان عن اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد الكندي.
٦		X	(X)		٢٢ مذكرتان إعلاميتان سنويتان عن الاقتصاد الكندي.

التمويل التقديري (معبّر عنه بالأشخاص/الأشهر)	الأولوية النسبية				البرامج الفرعية/المجالات الموضوعية/الأنشطة
	ألف	باء	جيم	دال	
	٪١٠	٪٧٥	٪١٠	٪٥	
					البرنامج الفرعي ٥: الدعامة الاجتماعية للتنمية الاقتصادية
					٣-٥ آثار سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الرفاهية والإنصاف
٦		X		(X)	(أ) <u>تنظيم اجتماعات الخبراء وتوفير الخدمات الفنية لها</u> اجتماع خبراء بشأن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعقبات الخطيرة في أسواق رأس المال البشري واليد العاملة وآثارها في الرفاهية والإنصاف.
١٢		X		(X)	(ب) <u>المنشورات غير المتكررة</u> دراسات عن آثار سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الرفاهية والإنصاف، مع التركيز على اقتراح أدوات فعالة تمكن من التغلب على العقبات الخطيرة في الأسواق الرئيسية لرأس المال البشري واليد العاملة.

التمويل التقديري (معبّر عنه بالأشخاص/الأشهر)	الأولوية النسبية				البرامج الفرعية/المجالات الموضوعية/الأنشطة
	ألف	باء	جيم	دال	
	%١٠	%٧٥	%١٠	%٥	
					البرنامج الفرعي ٧: الاستدامة البيئية واستدامة الموارد البرية
١٠		(X)		X	<p>٣-٧ أدوات الإدارة البيئية والتنمية المستدامة ونظم التخطيط المكاني البيئي المنحى</p> <p>(أ) المنشورات غير المتكررة</p> <p>١٢٠ دراسة عن التخطيط المكاني البيئي المنحى في سياق عملية التجمع الإقليمي ونقل المسؤوليات إلى السلطات المحلية. وسوف يوجه اهتمام خاص إلى تضمين التخطيط الإقليمي مفاهيم بيئية من قبيل إدارة الأحواض المائية وتقييم الأثر البيئي.</p>

التمويل التقديري (معبّر عنه بالأشخاص/الأشهر)	الأولوية النسبية				البرامج الفرعية/المجالات الموضوعية/الأنشطة
	ألف	باء	جيم	دال	
	٪١٠	٪٧٥	٪١٠	٪٥	
٣		X	(X)		<p>البرنامج الفرعي ٨: السكان والتنمية</p> <p>١-٨ التعاون مع بلدان المنطقة في تنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالسكان والتنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي</p> <p>(ج) المنشورات غير المتكررة</p> <p>٣٠ دراسة عن الآثار المحددة المترتبة على التكامل من حيث الحركات المتصلة بالهجرة.</p>

التمويل التقديري (معبّر عنه بالأشخاص/الأشهر)	الأولوية النسبية				البرامج الفرعية/المجالات الموضوعية/الأنشطة
	ألف	باء	جيم	دال	
	٪١٠	٪٧٥	٪١٠	٪٥	
					البرنامج الفرعي ١١: الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي
					٣-١١ تطوير الإنتاج والتكنولوجيا
٤		X	(X)		(ب) <u>تنظيم اجتماعات الخبراء وتوفير الخدمات الفنية لها</u> تنظيم اجتماع خبراء لتحليل الجوانب المختلفة للتكنولوجيا وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة البحر الكاريبي.
٤		(X)	X		(ج) <u>المنشورات غير المتكررة</u> '٤' دراسة تقييمية لشبكات العلم والتكنولوجيا العاملة في المنطقة دون الإقليمية ولمدى فعاليتها.
٤		X	(X)		'٥' وثيقة عن الاتجاهات والتطورات الحديثة في قطاع الصناعة التحويلية في بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي ستقرر فيما بعد.

- - - - -